السياسة الاستيطانية وأوضاع المستوطنات

ظهرت مقالات وتعليقات على غير صعيد، تحدث فيها اسرائيليون عن اوضاع الاستيطان في المناطق المحتلة، وعن السياسة الاستيطانية، وذلك في محاولة لتقييم مدى تحقق الاستيطان للاهداف الصهيونية المخططة، ومدى الجدوى الفعلي لعملية الاستيطان في النصف الثاني من العام ١٩٨٤. ويبدو ان هذه التقييمات جاءت في هذا الوقت بالذات نتيجة لشعور الاسرائيليين بان مرحلة جديدة قد بدأت، هي مرحلة مختلفة نوعياً، لا من حيث حجم الاستيطان او قوته، بل من حيث سياسته، او السياسة التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية بشأنه.

ويأتي اختلاف المرحلة من التغيير النسبي الذي حصل في السلطة في الربع الاخير من العام ١٩٨٤، من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والمشاركة الفاعلة لحزب العمل وحلفائه ووجود زعيمه على رأس هذه الحكومة. وكما هو معروف، فان لحزب العمل سياسة استيطانية تختلف، الى حد ما، عن سياسة الليكود وحلفائه، فهو يدعم ما يسميه الاستيطان الامني، الذي يربط بين الاستيطان والسياسة العسكرية، ويحاول ايجاد تناغم بين البنية العسكرية في المناطق المحتلة وبين بناء المستوطنات، كما يحاول اخضاع عملية الاستيطان للبرامج السياسية المطروحة في شأن التسوية، واضعاً في اعتباره مسألة الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، في رؤيته لعملية ضم المناطق المخصصة لهذا الاستيطان.

وفي هذا المجال، يقول مردخاي غور، وزير الصحة الحالي ورئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق واحد زعماء حزب العمل: «أن هدف الاستيطان الامني، في الاطار الصهيوني، هو تعزيز للامن، وتعزيز الامن يدعم قدرتنا السياسية على المساومة، وهذا الاستيطان يسمح باجراء مفاوضات سياسية من موقع القوة، وينبغي أن تكون هناك الروح الضرورية لايجاد التوازن الصحيح بين استمرار الاستيطان وعدم وقف مسيرة السلام» (**هآرتس**، ١٩٨٥/١/٢٩).

وفي مجال التعليق على قرار الحكومة باقامة ست مستوطنات جديدة، كتبت صحيفة «هآرتس»: «لقد جاء قرار اقامة هذه المستوطنات في ظرف تعاني فيه المستشفيات من ضائقة خانقة ونقص في الادوية، والمعلمون في شمال البلاد لم يحصلوا على رواتبهم، ووزارة المالية غارقة في طلبات المجالس المحلية التي تتذمر من تأخير دفع مخصصاتها». وقد اضافت الصحيفة: «ان هذا القرار جاء بالرغم من المعطيات التي وضعها نسيم زفيلي، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، امام الحكومة، التي بينت عدم جدوى اقامة مستوطنات جديدة اضافة الى ما هو قائم. وجاء في هذه المعطيات، ان كثيراً من المستوطنات القائمة لم يصل عدد سكانها الى مستوى الحد الادنى من امكانية العيش. ففي عشرين مستوطنة، لا يزيد عدد العائلات فيها عن ٣٠، وفي عشرين مستوطنة اخرى لا يزيد عددها عن ١٥، وفي البعض الآخر لا يصل العدد الى عشر عائلات. وان هناك، في المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية، ٣٥٠ شقة تنتظر من يسكنها، وهذا العدد من المنازل الشاغرة هو استثمار غير مستغل لمبلغ عشرين مليون دولار». وخلصت الصحيفة الى: «ان الذين قرروا اقامة هذه المستوطنات، في هذه الظروف بالذات، هم كمن يساهم في تبذير الموارد القومية» (**هآرتس**، ١٩٨٥/١/١٤).

وشارك «هآرتس» في هذا الراي يحئيل بنطوف، رئيس مجلس مستوطنة اوفكيم، الذي قال: «لدي شعور مفاده انه ينبغي بذل قصارى الجهود للحؤول دون اقامة هذه المستوطنات. فليس من المعقول، في هذا الوقت الذي فيه ١٠ بالمئة من مجموع العمال عاطلين عن العمل، وكافة الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية يهربون الى مركز البلاد لعدم وجود فرص عمل لهم في مدن التطوير، ان تقام ست مستوطنات جديدة. لقد كان من واجبهم توجيه هذه الاموال لايجاد فرص عمل جديدة وبناء بيوت سكنية في مدن التطوير. لا زال عندنا مواطنون بدون بيوت». واشار بنطوف الى ان تكلفة المستوطنة الواحدة تتراوح بين ٢ - ٢,٥ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/١/١١).

ومن جهته، علق يهودا ليطاني على الاوضاع الاقتصادية المتردية للمستوطنات قائلا: «تواجه المستوطنات في الضفة الغربية، في الوقت الحاضر، مصاعب جمة. ففي مستوطنات السامرة تزيد نسبة البطالة على ١٥ بالمئة. وقرار الحكومة سوف يضيف ست مستوطنات اخرى الى المستوطنات الصغيرة القائمة والتي ليس لديها ما تعتمد عليه في المستقبل دون تخصيص موازنات حكومية ضخمة... وتكلفة مرحلة التاسيس والبناء لهذه المستوطنات تتراوح بين